



أوقفوا حصد الأعضاء القسري من سجناء الرأي في جمهورية الصين الشعبية



العرضة السنوية إلى مجموعة الدول الصناعية السبع (G7+7)

كندا، فرنسا، ألمانيا، إيطاليا، اليابان، المملكة المتحدة، الولايات المتحدة الأمريكية، الاتحاد الأوروبي
+ الأرجنتين، أستراليا، الهند، إسرائيل، المكسيك، كوريا الجنوبية، تايوان

حصد الأعضاء القسري يعني قتل شخص بهدف استئصال أعضائه وزرعها في شخص آخر. في جمهورية الصين الشعبية، يحظى هذا الإجراء بموافقة الدولة وأصبح تجارة مزدهرة على مدى السنوات الخمس والعشرين الماضية. إنها واحدة من أبشع وأفظع الجرائم ضد الإنسانية في القرن الحادي والعشرين.

في عام ٢٠١٩، خلصت "محكمة الصين"، برئاسة السير جيفري نايس، إلى أن عمليات استئصال الأعضاء القسري تُرتكب منذ سنوات في جميع أنحاء الصين على نطاق واسع، ولا تزال مستمرة حتى اليوم، وأن ممارسي الفالون غونغ يشكلون مجموعة الضحايا الرئيسية.

تم وصف حصد الأعضاء القسري على أنه إبادة جماعية بطيئة ومخفية، تُمارس بدم بارد ضد ممارسي الفالون غونغ، لأنها تُستخدم لأهداف ربحية ويهدف القضاء على الفالون غونغ التي تسترشد بالمبادئ الكونية الحق، والرَّحمة، والصَّبْر. وبسبب عدم اتخاذ إجراءات صارمة من قبل المجتمع الدولي ضد هذه الجرائم، فقد امتدت لتطال مجموعة الإيغور كذلك في السنوات الأخيرة. إن الممارسات الطبية غير الأخلاقية أو الإجرامية لهذه الدولة تهدد المعايير الأخلاقية للطب في جميع أنحاء العالم. يلزم رد مباشر وحاسم من المجتمع الدولي لوقف هذه الجريمة الوحشية.

لذلك، فإننا نوجّه المطالب التالية إلى زعماء حكومات الدول الصناعية السبع (G7+7):

إصدار بيان مشترك يُدين حصد الأعضاء القسري الممارس من قبل جمهورية الصين الشعبية والدعوة إلى إنهائه فوراً، وتنفيذ خطة عمل حكومية دولية تتضمن ما يلي:

- 1) الشروع في اتخاذ تدابير لتوعية المواطنين وحمايتهم من التواطؤ في الحصد القسري للأعضاء إما عن طريق الحصول على عضو مزروع في جمهورية الصين الشعبية أو عن طريق المساعدة والتحريض على الحصد القسري للأعضاء من خلال الإجراءات الطبية أو الأبحاث العلمية أو فرص التدريب.
- 2) وقف أي تبادل للأعمال والتدريبات الطبية والأبحاث العلمية المتعلقة بزراعة الأعضاء مع جمهورية الصين الشعبية، إلى أن تُقدّم إثباتاً على وقف استئصال الأعضاء القسري لسجناء الرأي، ويجب التحقق من ذلك من خلال عمليات تفتيش مستقلة ومباغثة.
- 3) عقد جلسات استماع برلمانية سنوية فيما يتعلّق بحصد الأعضاء القسري في جمهورية الصين الشعبية وتقديم تقارير سنوية تتضمن أدلة وإثباتات من الشهود والخبراء.
- 4) البدء بالتحقيق لمساءلة الأشخاص المتورطين في أي أعمال تتعارض مع أحكام اتفاقية الإبادة الجماعية المرتكبة ضد ممارسي الفالون غونغ والأويغور وغيرهم في جمهورية الصين الشعبية.